مجلة الادارة والاقتصاد / السنة 42 – العدد 118 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.118.A3

اللامركزية الإدارية وعدم التركيز الإداري وجهان مختلفان

م.م. سلمى غضبان حسين*

أن صورة التركيز الإداري لم تعد مستساغة التطبيق في العمل الإداري في الوقت الحاضر، حيث تعددت واجبات الوزير وتنوعت بصورة غير مألوفة عما كأن عليه الحال في الوقت الماضي، اذ لم يعد في إمكان الوزير أن يقوم بكل صغيرة وكبيرة من متطلبات العمل الإداري المتعلق بشؤون الوظيفة الإدارية الملقاة على عاتق وزارته .

لذا كان لابد من البحث عن اسلوب أخر يعطي سلطات واختصاصات معين لموظفي السلطة المركزية في التقسيمات الإدارية للدولة بمقتضاه يكون لهؤلاء الممثلين سلطة البث في مسائل معينة دون الرجوع الى السلطة المركزية ولكن تحت اشرافها، وهو ما يطلق عليه اسلوب عدم التركيز الإداري او المركزية اللاوزارية .

مما يعني أن نقل او تخويل بعض صلاحيات السلطة الوزير لسلطات أخرى متخصصة لا يدخلنا بألضرورة في نظام اللامركزية الإدارية .

لذا يجب عدم الخلط في هذا الصدد بين نظام اللامركزية الإدارية والمركزية اللاوزارية اذ يعد الاخير من صور نظام المركزية الإدارية، في حين تنصب اللامركزية الإدارية على توزيع اختصاصات الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وبين هيئات او مجالس منخبة او مستقلة عن السلطة المركزية ولكن تباشر إختصاصها في هذا الشأن تحت اشراف ورقابة الدولة المتمثلة بالادارة المركزية ، فتكون للاخيرة عناصر تقوم عليها تتمثل بضرورة وجود قيام اجهزة محلية منتخبة تكون مهمتها الاشراف على القيام ببعض المصالح الشعبية ذات الطابع المحلي والمتميزة عن المصالح ذات الطابع القومي والوطني وأن تقوم بأعمالها تحت اشراف السلطة المركزية عن طريق هيئات رقابية مختصة كما هو الحال بمجالس المحافظات الموجودة بالعراق فهي هيئات تقوم بأعمال محلية مستقلة عن الاعمال التي تقوم بها السلطة المركزية .

مما تقدم أرجوا أن يكون اتضح للقارئ الكريم وجه الاختلاف بين اللامركزية الإدارية والمركزية اللاوزارية فهما نظامأن مختلفأن لكل منهما عناصرها التي يقوم عليها وسلطاتهما المختصة للقيام بتلك الاعمال .

.....

.....

.....

* الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .